الأمم المتحدة A/CONF.187/L.6

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

Distr.: Limited
15 April 2000
ARABIC
Original: English

البند ٦ من جدول الأعمال
الجناة والضحايا: المساءلة والانصاف في اجراءات العدالة

تقرير اللجنة الثانية

حلقة العمل المعنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية

١- عقدت حلقة العمل المعنية بالنساء في نظام العدالة الجنائية؛ التي نظمها المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب للأمم المتحدة، في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتكونت الحلقة من أربعة وحدات دراسية هي: المرأة كجانية وسجينة؛ والمرأة كضحية للايذاء وحياتها بعده؛ والمرأة في نظام العدالة الجنائية؛ والمسائل المتعلقة بالأبحاث والسياسات.

المناقشة

٢- قدمت أثناء حلقة العمل طائفة منوعة من الآراء من جانب الأخصائيين الممارسين ومقرري السياسات، ومناصري حقوق الضحايا والنساء والباحثين. وتضمن برنامج حلقة العمل عدة عروض فيديو عن المشاكل التي تواجهها المرأة في نظام العدالة الجنائية. وقدم وزير العدل والنائب العام بكندا ووزير العدل والجمارك بأستراليا عرضين. وبرزت أثناء حلقة العمل ثلاثة مواضيع رئيسية هي: أهمية الأبحاث والتحليلات الدولية؛ وأهمية التدابير الدولية المتزامنة؛ وأهمية الاعلانات والمعايير الدولية.

٣- واتضح من العروض والنقاش الذي تلاها أن موضوع المرأة في مجال الجريمة وفي نظام العدالة الجنائية يزداد أهمية. وقد أثار هذا التطور مشاكل تتعلق بالعدالة الجنائية وبحقوق الانسان على السواء. ويمكن أن يعزى تزايد حضور المرأة في مجال الجريمة الى عوامل عديدة مثل قوانين المخدرات العقابية التي كان لها تأثير غير متناسب على النساء؛ وارتفاع معدلات الانتهاك الجسدي والجنسي، وتزايد الايذاء الناجم عن الاتجار بالأشخاص. ويفضي تزايد حضور المرأة في نظام العدالة الجنائية، وخاصة في السجون، الى مشاكل جسيمة، نظرا لأن السجن يديم العنف ضد المرأة. وهناك حاجة الى استخدام برامج ونهوج خاصة بالمرأة تختلف عن البرامج والنهوج الخاصة بالرجل، وذلك لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في معاملة النساء.

٤- وقيل ان الأبحاث التي تناولت المرأة في نظام العدالة الجنائية ركزت على عدد من المجالات الهامة تتعلق بالفجوة بين الجنسين. ورغم أن تلك الأبحاث قدمت اسهامات ضخمة، مثل البرهنة على أن البحوث الاستقصائية عن ضحايا الجريمة يمكن أن تجرى بنجاح في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة على السواء، فان هناك مجالات عديدة تتطلب مزيدا من الأبحاث. وهناك حاجة أكبر الى الأبحاث التي تربط بين السياسات والممارسة. وهناك بصفة خاصة حاجة الى توثيق البرامج الناجحة بالنسبة للمرأة. وهنالك أيضا حاجة الى مزيد من الأبحاث التي تهدف الى ما يلي: توفير بيانات دقيقة عن الاتجار في الأشخاص وخاصة عن دور المرأة كجانية في ذلك الاتجار؛ ودراسة أسباب وسياقات ذلك الاتجار من حيث علاقتها بوضع السياسات. ومن مواضيع البحث الأخرى ما يلي: تغير ملامح الاجرام النسائي؛ والسجينات ذوات الأطفال؛ والصعوبات الخاصة التي تواجهها النساء كمواطنات أجنبيات في السجن.

النتيجة المستخلصة

٥- اتفقت آراء المشاركين في حلقة العمل على ضرورة اتخاذ اجراءات في المجالات التالية:

(أ) ينبغي منح النساء والفتيات اللائي يتعرضن للايذاء الحقوق الأساسية من حماية وانصاف ودعم في كسر دورة الأذى واعادة ادماج في المجتمع؛

(ب) ينبغي بذل جهود لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور والموظفين المسؤولين فيما يتعلق بطبيعة الايذاء الذي يقع على المرأة وما تنطوي عليه من استغلال وتجريد من الانسانية؛

(ج) ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض المحاولات الرامية الى تبرير ايذاء المرأة بدواع ثقافية؛

(د) في حالة الجرائم التي يكون للمرأة دور فيها، ينبغي لنظم العدالة الجنائية للدول الأعضاء أن تركز على المنتهك والمستغل وعلى ضحية الانتهاك، بما في ذلك الاعتراف بدور المسهلين والمتجرين في النساء والفتيات؛

(هـ) ينبغي توفير سبل الانتصاف المدني للضحايا من النساء والفتيات لكي تتاح لهن متابعة دعاواهن ضد من ارتكب جرائم ضدهن؛

(و) ينبغي أن تكون هناك استجابة جماعية لمعالجة الايذاء الذي يقع على المرأة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستجابة حلولا محلية تستخدم البنى القائمة والخدمات المتاحة؛

(ز) ينبغي بذل جهود منسقة على الصعيد العالمي لتصحيح الأوضاع الاقتصادية التي تسهل الاستغلال الاقتصادي والجنسي للنساء والفتيات؛

(ح) ينبغي اتباع استراتيجيات متسقة ومنسقة، بما في ذلك برامج عمل وجهود بحثية مشتركة واتصالات معززة وشبكات تعاونية تشمل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.